



الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الإدارة العامة للمصالح المشتركة
منشور عدد 1.7/15

تونس في 22 شهر 2017

من وزير التعليم العالي والبحث العلمي

إلى السيدات والسادة:

رؤساء الجامعات

المديرون العامون بالإدارة المركزية

المديرون العامون للمؤسسات العمومية للبحث العلمي

المديرون العامون لدواوين الخدمات الجامعية

المدير العام لمدينة العلوم

المدير العام لقصر العلوم بالمنستير

المدير العام لمركز النشر الجامعي

المدير العام لمركز الحساب الخوارزمي

الموضوع : حول إعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2018

تحية طيبة،

وبعد، في إطار احكام إعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2018 مع ربطه بالأهداف الاستراتيجية والأنشطة المبرمجة للسنة القادمة، فإن كل الهياكل الداخلية والخارجية بالوزارة مدعوة إلى الشروع في إعداد ميزانياتها في انتظار صدور منشور رئيس الحكومة في الغرض وذلك حتى يتسنى برمجة اجتماعات مناقشة تلك الميزانيات مع المصالح المختصة بالإدارة المركزية في أحسن الآجال مع الحرص على ملاءمة التقديرات المالية مع الأهداف المضبوطة ومؤشرات قياس الأداء وللغرض يرجى اعتماد التوجهات التالية :

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

1- بالنسبة للعنوان الأول (ميزانية التصرف)

تقييم إنجازات سنة 2016 الكمية والنوعية وذلك على مستوى الموارد والنفقات وبيان انعكاساتها عند الاقتضاء على ميزانية 2017.

* بالنسبة لقسم التأجير :

- ضبط الحاجيات الضرورية من الانتدابات بصفة دقيقة بعد الأخذ بعين الاعتبار التوظيف الأمثل للموارد البشرية المتوفرة لديكم مع وجوب تبرير الحاجيات بكل دقة وبيان مكان التعيين والمهام المحددة بالنسبة لكل انتداب جديد وتجدد الإشارة إلى ضرورة توزيع الانتدابات المطلوبة حسب الهياكل مع إبراز ما هو متعلق منها بتسيير هياكل جديدة.

- ضبط الحاجيات من الساعات الإضافية بدقة بالنظر لحجم ساعات التدريس وإطار التدريس المتوفر مع بيان التدابير المتخذة لتفادي تقادم العجز الحاصل فيها.

* بالنسبة لقسم وسائل المصالح :

- العمل على التحكم في اعتمادات التسيير بترشيد النفقات والأخذ بعين الاعتبار توظيف الفواضل المسجلة بميزانية 2016 مع تقديم كشف دقيق ومفصل لوضعية الفواضل وبرنامج توظيفها ووضعية المتخللات وبرنامج تسويتها.

* بالنسبة لاعتمادات التدخل :

- يتم ضبط الاعتمادات اللازمة لتغطية وصولات الأكل للأعوان في إطار التدخل الاجتماعي طبقاً لمنشور رئيس الحكومة عدد 4 بتاريخ 19 جانفي 2016.

أما بالنسبة لبقية مجالات التدخل فيتم ضبط الأولويات مع بيان الانعكاسات المتوقعة للتدخلات المبرمجة بالنظر إلى أهداف المؤسسة.

2- بالنسبة للعنوان الثاني (ميزانية التنمية)

- إعطاء الأولوية في رصد الاعتمادات إلى المشاريع والبرامج التي هي في طور الإنجاز والحرص على ضبط حجمها على أساس الإنجازات المادية والمالية المسجلة إلى غاية شهر ديسمبر 2016 والمنتظرة بالنسبة لسنة 2017.

- تقديم كشف مفصل حول فواضل العنوان الثاني للميزانيات السابقة عند اقتراح المشاريع الجديدة مع تقديم برنامج وروزنامة لتنفيذ المشاريع غير المنجزة .

-الاقتصار على تقديم المشاريع الجديدة التي تتوفر فيها كل الشروط للانطلاق الفعلي خلال سنة 2018 ويتعين في هذا الإطار تقديم الوثائق المؤيدة اللازمة وخاصة:

- * مذكرة توضيحية مفصلة حول جدوى المشروع .
- * البرنامج الوظيفي والتقديرات المالية المفصلة بالنسبة لمشاريع التهيئة والتوسعة والبناء .
- * تقديم قائمة في الاقتناءات المبرجة بالنسبة لمشاريع التجهيز مع بيان الجدوى والمستفيدين ويتم إرفاقها بالأسطول المتوفر حاليا والتقديرات المالية، وتجدر الإشارة إلى أنه لن يتم إدراج المشاريع غير المرفوقة بالمؤيدات اللازمة .

ونظرا لأهمية الموضوع، فالرجاء ايلاءه العناية اللازمة حتى يتسنى احترام الآجال المحددة لتقديم مشروع الميزانية إلى وزارة المالية، علما وأنه قد حدد تاريخ 31 مارس 2017 كآخر أجل لموافاة الوزارة بمشاريع ميزانيات مؤسساتكم.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

